Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org, **Web Site:** www.vob.org

صوت البحرين

العدد 251- ديسمبر 2003، شوال / ذوالقعدة 1424هـ

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

العائلة الخليفية تصعد، والشعب الى المقاومة المدنية

التصعيد مصطلح كثيرا ما أسيء استعماله في اطار الوضع السياسي البحريني الراهن، فقد تداعى الوضع الى الحد الذي اصبح معه اعتبار اي مطلب ديمقراطي حقيقي "تصعيدا"، واستطاعت العائلة الخليفية بذلك فرض مصطلحاتها المغلوطة على الناس، مستغلة حالة الغفلة تارة والهيبة من البطش تارة ثانية والمذاجة ثالثة. والسؤال هنا: من الذي يصعد؟ من الذي تعتبر مواقفه وسياساته واجراءاته في المنطق السياسي الواقعي "تصعيدا"؟ هذا هو جوهر السؤال الذي يجدر بالمواطنين كجماعات او افراد التصدي له بقدر من التمعن والتفكر، وليس بمنطلق التعصب او الرغبة في تسجيل النقاط. وهنا نطرح بعض التطورات في السنوات الاخيرة لنكتشف الجهة التي تقوم بتصعيد المواجهة. هذا مع اعترافنا ان استعمال مصطلح "التصعيد" ايجابي من وجهة نظر المعارضة لانه يستبطن وجود حالة مواجهة تمر بفترة من الهدنة غير المعلنة، وبالتالي تعتبر بعض الطروحات "تصعيدا" اي ابراز الازمة بشكل يؤدي الى ارباك الوضع الراهن ويهدد الهدنة.

من يتابع سير الامور يكتشف ان التصعيد محصور بالعائلة الخليفية وحدها، بينما الشعب يلعق جراحه بصمت، ويبالغ في هذا الصمت، فاذا اقترب وضعه من الانفجار بالبكاء او الصراخ الناجم عن الآلام، قيل عنه انه "يصعد". ومن ناحية واقعية ماذا يستطيع الشعب فعله اذا قرر "التصعيد"؟ لن يكون بمقدوره الا التعبير عن الأهات والآلام الناجمة عن التعذيب الذي تمارسه العائلة الخليفية، وهو تعذيب للنفس والروح والعقل والوجود والهوية. فتوقف التعذيب الجسدي لم يصاحبه انهاء لكافة اشكال التعذيب، بل ازدادت تلك الاشكال بصورة غير متوقعة ابدا. وما يمارسه الشيخ حمد، في اطار مشروعه التخريبي، ليس سوى تكريس التعذيب غير الجسدي، وهو امر خطير ينخر جسد الشعب حتى يقضي عليه بدون ان يكون مؤلما. فاذا شعر احد بهذا الألم، كما هو حال الطليعة الواعية من ابناء هذا الشعب، صدرت الاوامر للاجهزة الحكومية لتضخيم اية آهة يبثها، ليتهم بكافة النعوت. فما هي اشكال التعذيب الجديد – القديم؟ ومن الذي يصعد كل يوم؟

لا نريد ان نذهب بعيدا في التاريخ المعاصر لنسترجع تاريخ بناء مدينة حمد التي خصصت آنذاك للمستوطنين، بل نبدأ رحلتنا مع التصعيد مع الميثاق المشؤوم. فلنقل ان الطرفين قررا عشية التصويت على ذلك الميثاق تهدئة الامور. لقد اصبح حقيقة معروفة ان الشعب دعم الشيخ حمد آنذاك في مشروع الميثاق وأقره بعد ان قدم الامير الجديد وعودا وضمانات معروفة. ولكن ما ان أقر الشعب ذلك الميثاق حتى بدأ الشيخ حمد يكشف تفصيلات مشروعه. فقد ألغى الدستور التعاقدي وفرض دستوره الخاص على الشعب. فمن الذي مارس التصعيد هنا؟ اي من الذي قام باجراءات من شأنها القضاء على الهدنة بين الطرفين؟ ثم أصدر الشيخ حمد قراره المشؤوم بحماية المعذبين. أليس هذا تصعيدا؟ هل يتوقع ان يصدر الشيخ حمد ذلك القرار المشؤوم بدون ان تكون له ردة فعل؟ فماذا كانت ردة الفعل تلك؟ بلغت ذروتها في مسيرات محدودة هنا وهناك، فأي تصعيد هذا في مقابل التصعيد الذي يعكسه اصدار المرسوم؟ ثم جاء قرار تغيير التركيبة السكانية والاستيطان بقرار من الشيخ حمد. فمن الذي مارس التصعيد هنا؟ هل فعل المواطنون شيئا ضد العائلة الخليفية؟ ام ان العائلة الخليفية هي التي استفزت الشعب وأعلنت عداءها له عبر سياسة الاستيطان الجديدة – القديمة؟ ماذا يعني ان يسعى حاكم لاستبدال شعب بشعب آخر؟ أيعني ذلك حبه لشعبه ام رغبته في استبداله بآخرين؟ هل هذا يحتاج الى تفسير او فهم آخر؟ ان جريمة تغيير التركيبة السكانية خطيرة لا تعادلها جريمة اخرى، وقد بدأتها العائلة الخليفية بقرار خاص منها وبدون مبرر عقلي او قانوني. فهو قرار من جهة واحدة، ويعتبر ذروة التصعيد لانه يعني حرب وجود ضد شعب البلاد.

في ظل التصعيد الخليفي ضد شعب البحرين، يطرح التساؤل عن مدى شرعية الجهر بمعارضة تلك السياسات، وما اذا كان ذلك "تصعيدا" ام يكن تصنيفه ضمن الدفاع المشروع عن النفس والوجود. بمعنى ان هذه الاجراءات التي اتخذها الشيخ حمد شكلت ضغطا هائلا على ابناء البلاد ونفوسهم، فبدأ البعض يصرخ، هذا الصراخ الناجم عن الشعور بالالم الشديد هو ما يسميه البعض "تصعيدا"، فالمطلوب حسب قاموسهم الصمت المطلق على كل ما يتم اعداده ضدهم، وعدم التفوه بالظلامة. هؤلاء يريدون من الشعب الاذعان لدستور الملك الذي لا يقف على ارضية قانونية بل يتم فرضه بالقوة، وتعبأ وسائل الاعلام الرسمية للتنكيل بمن لا يوافق عليه. ويلاحظ ايضا اعتماد العائلة الخليفية سياسة تمييع المواقف باستعمال افراد من ابناء الشعب لم يستطيعوا استيعاب حجم الجريمة التي تنفذ بشكل يومي بدون توقف. ولذلك ترتفع بعض الاصوات المطالبة بالذوبان في المشروع الخليفي الذي لا يمثل الجانب السياسي (مجالس الملك ودستوره) سوى الجزء الاهون منه. فمشروع الاستيطان يستهدف الشعب في هويته ووجوده، ويتجاوز في خطره الاختلاف بشأن الدستور او المجالس البلدية او اي اجراء آخر مهما كان خطره، وكلها اجراءات خطيرة ومرفوضة. انه تصعيد بأساليب فاعلة تؤدي مفعولها بعيدا عن الضوضاء والاثارة، وحتى عندما يلتفت اليها بعض المواطنين فان الغالبية الكبرى تتعاطى مع تداعياتها وشكلياتها ولا تتعاطى مع جوهرها واسبابها. ولا شك ان الجهر بمعارضة تلك السياسات والاساليب الاستئصالية ضرورة تفرضها المصلحة الوطنية، اذ ان هوية الوطن كله معرضة للتغيير والتشويه، وامن ابناء البحرين لم يعد مضمونا في ظل استقدام عناصر ينتمي الكثير منها للتيارات المتطرفة في المنطقة. فالامن لا يتوفر الا بضمانات دستورية وتعاقد مكتوب مع نظام الحكم. اما الوضع الحالي فهو قائم على اساس الفرض من طرف واحد وعدم الرجوع الى الاغلبية الساحقة من السكان لاستمزاج آرائهم، وتأسيس اي قرار على تلك الآراء. وبالتالي فهو محكوم بعدم النجاح على المدى البعيد لانه مناقض لأبسط مبادىء الحكم التشاوري القائم على اساس من الثقة والتعاون وعدم الاستبداد او التهميش او قتل الهوية.

لم يعد اصلاح الوضع يحتمل التأجيل، بل اصبح العمل لوقف التصعيد الخليفي ضرورة ملحة ومستعجلة. فأي تأجيل في اتخاذ المواقف الهادفة لمنع تبلور المشروع الخليفي التدميري سوف يعقد الامور ويساهم في انجاح جريمة تغيير التركيبة السكانية. ومن اولى الخطوات المطلوبة عدم السماح باختراق الموقف الوطني او النيل من صلابة الموقف والتوجه. ان العائلة الخليفية تسعى بكل ما لديها من حماس لمنع التلاحم الوطني بالشكل الذي يمكن ان يفشل مشروعها. وبالتالي فقد استطاعت اقناع البعض بجدية مشروعها "الاصلاحي" بينما هي تمارس ابشع السياسات وأسوأها، معتقدة ان سياسة التخدير التي مارستها كفيلة بمنع وعي الجماهير. وربما نجحت بعض الشيء، وهذا النجاح يعكسه تقاعس من يعنيهم الامر عن اتخاذ القرارات المهمة التي من شأنها ان تحاصر العائلة الخليفية وتسلبها القدرة على الامساك بزمام المبادرة. من هذه القرارات المطلوبة: الاعلان بصراحة عن التنصل عن الميثاق المشؤوم بعد ان تنصل الشيخ حمد من التزاماته المعروفة، القطيعة السياسية مع النظام، بعدم الاتصال برموزه خصوصا المتهمين بارتكاب جرائم التعذيب، منع التطبيع مع افراد العائلة الخليفية بكل الوسائل، تفعيل مشروع العصيان المدني وذلك بعدم الامتثال لقرارات العائلة الخليفية، تدويل قضية شعب البحرين بعرضها على العالم خصوصا في مجال الابادة الثقافية والتغيير السكاني والتجنيس خارج القانون والتمييز على اسس عنصرية ودينية، واخلال العائلة الخليفية بالتزاماتها الدولية في ظل توقيعها على معاهدة منع التعذيب، وذلك بحماية مرتكبي جرائم التعذيب. ان العائلة الخليفية هي التي مارست التصعيد على اوسع نطاق، ويجب الرد عليها بقوة بأساليب سلمية في مقدمتها العصيان المدني وتدويل القضية وفضح جرائم العائلة الحاكمة على اوسع نطاق. ان نظاما يعلن العداء لشعبه بهذا المستوى لا يمكن التعايش معه، فاما ان يلغي مشروعه التخريبي ويوقف التصعيد ضد ابناء البحرين، او فليرحل عن هذه البلاد الى الابد، فشعب البحرين

بيان "الوفاق" بعد منع مسرحية "ابو العيش"

أقامت جمعية الوفاق الوطني الاسلامية مسرحية اجتماعية سياسية في العراء، بعد قرار العائلة الخليفية منع اقامتها بجمعية المهندسين. وقبل يوم واحد من الموعد المحدد للعرض، عرفت الجمعية بالقرار التعسفي فأصدرت البيان التالي:

مسرحية "ليش ..أبوالعيش" منعقدة في العراء بعد تدخل الحكومة لمنعها

في رد فعل متوقع وسلوك غير غريب، تدخلت وزارة الداخلية والنيابة العامة في وقت متأخر من مساء أمس لإجهاض الإعدادات الأخيرة لمسرحية كوميدية ساخرة تقيمها جمعية الوفاق بالتعاون مع فرقة" أبناء القدس" الأهلية. ففي حوالي الساعة العاشرة من مساء الاثنين تم استدعاء رئيس جمعية المهندسين للتحقيق معه، لمدة ساعتين، من قبل مسئولي وزارة الداخلية والنيابة العامة بخصوص مسرحية "ليش .. يا أبو العيش" المزمع عقدها في صالة جمعية المهندسين ابتداءً من مساء اليوم .

وكان محور التحقيق يدور حول محاولة تحميل جمعية المهندسين مسئولية عقد المسرحية وتم تهديدها بالغلق-ولو بالقوة- إذا ما فتحت أبوابها للجمهور الذي ابتاع تذاكر المسرحية لليالي الثلاث الأولى، مما حدى بإدارة المهندسين للاعتذار لجمعية الوفاق لعدم قدرتها على استضافة المسرحية. وقد تم استدعاء رئيس المهندسين مرة أخرى في الثانية من صباح اليوم للتأكد من تنفيذه قرار المنع. لقد كانت الحكومة على علم بأن الوفاق هي التي تبنت المسرحية وقد استأجرت صالة المهندسين لهذا الغرض وأتخذت خطوات في الإعداد لها من الإعلانات وبيع التذاكر وتجهيز المسرح والتدريب عليه، من دون أن يكون للمهندسين دور غير تأجير صالتها. ومن جانب آخر فإنه وحتى يوم أمس لم يصل للجمعية أي خطاب رسمي أو استدعاء لأي من مسئولي الجمعية للحديث عن المسرحية أو ما يرتبط بها. وقد مارست الحكومة لعبة الانتظار لليلة قبل بدء المسرحية وضغطت على مالك صالة العرض في محاولة لتضييق البدائل على جمعية الوفاق وإحراجها وإفشال مشروعها الثقافي الاجتماعي، كما فعلت ذلك سابقاً في فعاليات أخرى. فالحكومة تعلم بأنه لا يوجد مجال لمخاطبة المسئولين فاليوم والأربعة الأيام القادمة إجازة رسمية، كما سيصعب-في ظنها- إيجاد مكان خاص يمكن أن يتبنى مشروع تدخلت الحكومة لمنعه.. إن لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية الموقف التالي حيال هذا التصرف اللا عقلاني من مسئولي الحكومة..

1- إن الوفاق تتفهم وضع المهندسين وتقدر موقفها المبدئي، بالرغم من حالة الإزعاج والحرج الذي سببه هذا الموقف، إلا إن الملامة ليست على المهندسين، فالصالة- كباقي الصالات- تم استئجارها لقاء أجر وشروط محددة تم الاتفاق عليها.

2- إن الوفاق ترفض وسائل لي الذراع التي استخدمت مع المهندسين ومنطق أمن الدولة الذي تم ممارسته مع رئيسها والذي اتسم بالتهديد والوعيد وفي ساعات متأخرة من الليل.

3- إن الوفاق غير مسئولة عن حالة التصعيد السياسي الأمني الذي تنتهجه بعض الجهات المسئولة في البلاد من دون مراعاة لأثر ذلك على الوضع الأمني والحقوقي في المملكة مما ينعكس سلباً على سمعتها على المستوى الإقليمي والدولي ويؤثر على فرص الاستثمار الحالية والمستقبلية..

4- إن عنوان الديمقراطية وحرية التعبير أمام اختبار كبير عند من رفعه ونادى به بحيث إن الجهات المسئولة أصبحت تضيق ذرعاً بعمل فني كوميدي يعكس موقف الناس في كثير من القضايا اليومية وصارت تسترجع الوسائل الأمنية المتبعة في الحقبة السابقة من دون مبالاة لأثر ذلك على حالة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، مثلما حدث سابقاً ..

5- إن حرية الرأي والتعبير، من دون مضايقة وحرية توصيلها للآخرين بالوسائل المتاحة ومن دون أن تنتهك حريتهم والمعتقد والأعراف المجتمعية، حق ضمنه دستور البلاد والمواثيق الدولية، ولا يجوز لأحد مصادرة هذا الحق، خصوصا من الجمعيات التي تعنى وتشتغل بقضايا الشأن العام، ولن تساوم الوفاق في ذلك مهما كانت الضغوط أو النتائج. فإما عمل سياسي كامل الحرية في التعبير والتحرك أو لا يوجد عمل سياسي، ولا يمكن لأحد إن يتشدق بوجوده.

6- إن الجمعية ماضية في عرض المسرحية في العراء بعد أن أوصدت الحكومة كل السبل وضيقت على الوفاق بطريقة غير حضارية. علماً بأنه قد تم بيع كل تذاكر الليالي الثلاث الأولى مع وجود المزيد لمن يرغب في الحضور حيث أن المكان الجديد يستوعب أعداداً أكبر.

7- كان الأجدى من الحكومة أن تتواصل مع الوفاق من خلال قنواتها الرسمية لبحث الموضوع منذ الأيام الأولى للإعلان عن المسرحية، بدلاً من اللعب بالطريقة التي تمت في محاولة لإجهاض الفعالية ..

8- إن مصادرة المطبوعات منمجلات وكتب ونشرات وكذلك الفعاليات من ندوات وأنشطة ثقافية وفنية ليهدد وضع والحريات وينذر بالطعن في مصداقية المشروع الإصلاحي.. إنها مسئولية الجميع للدفاع عن حرية التعبير بالوسائل المشروعة التي كفلها الدستور، ولا يمكن بأي حال من الأحوال المساومة على ما تم اكتسابه. كما تدعو الوفاق أن يتسع صدر المسئولين لأنشطتها وفعالياتها حيث إنها تمارس دورها كجمعية سياسية تسعى للمساهمة في رفع مستوى الحريات والحقوق.. جمعية الوفاق الوطني الإسلامية

مفارقة بين معايير القوة والضعف :ومن نكث فانما ينكث على نفسه

نعزي الأمة الإسلامية وشعبنا العظيم باستشهاد أمير المؤمنين وقائد الغر المحجلين الأمام علي) ع (وأحد مدرسي البشرية ذلك المدرس الذي لا زلنا نتعلم ونستلهم منه خطواتنا نحو المفاهيم العليا في الحرية والعدالة والمساواة، فما أعظمك من مدرس يا أمير المؤمنين وأنت تقول : من ضاق عليه العدل فالظلم عليه أضيق .فالظالم جبان يخاف الحق ويخشى الناس فيظلمهم ويغدر ويفسق ويخون العهود . إن لهذه المقولة مصداقية واقعية على أرض بلادنا العزيزة ، فمنذ أن فتحت المعارضة صفحة بيضاء مع النظام مستندة على أسس الوفاء بالعهد ومحاولة العمل على إخراج البلاد من مستنقع الأزمة السياسية التي عاشتها لعقود بسبب ممارسات ظالمة وجائرة منذ إلغاء العمل بدستور البلاد الشرعي ، ودخول البلاد في نفق مظلم، وسيطرة جهاز أمن الدولة بقيادة هندرسون والجلاد عادل فليفل وبأوامر مباشرة من مدير الحقبة السوداء خليفة بن سلمان على الحياة اليومية للمواطنين . منذ ذلك اليوم ولا زال الطرف الآخر من المعادلة المتمثل بالعائلة الخليفية يمارس شتى أنواع النكث بالوعود التي قطعها على نفسه، بل يتعداها في ابتداع أساليب غير أخلاقية للتنصل من تلك الوعود . لا لشيء الا خوفا من الحق والعدل ، واعتقادا خاطئا بأن الظلم والقهر والألاعيب الرخيصة يمكن أن تبعد الناس عن حقوقها وتصرفها عنها .أن المعارضة والشعب أثبتتا بحق كيفية الالتزام بالجانب الأخلاقي ، و أثبتتا حسن النوايا . بينما تنصلت العائلة الحاكمة عن كل الوعود والعقود الشفهية والمكتوبة . كما فعل أسلافها من الحكام الظلمة ، فما أشبه الليلة بالبارحة وما أشبه حكام بلادنا اليوم بحكامها بالامس .ان نظام حكم يقوم على اساس الغش والاستغفال والتضليل والنكث محكوم بالفشل، ولا يمكن ان تستقر اموره، لان تصرفاته مخالفة لقوانين البقاء والامن .وليس أدل على ذلك من تغيير دستور البلاد الشرعي بدستور مفروض من جانب واحد، وفرض سياسة الأمر الواقع ، وتدشين مجالس معوقة تخدم مصالح الحاكمين، وتدافع عنهم امام الشعب الغاضب، حتى لكأن اعضاءها اصبحوا جلاوزة مسلطين على رقاب الناس الذين قدموا الغالي والنفيس من أجل الحصول على حقوقهم المسلوبة منذ عقود ، فكيف نسمي مجلس الملك بالبرلمان وهو يفتقد إلى أبسط قواعد الديمقراطية في التمثيل الشعبي وحق التشريع . واطلاق تسميات عصرية على مجالس متخلفة قاصرة لا يغير من واقعها شيئا، ولا يمكن ان يضلل ذوي الرأي والحصافة .فأين هي الوعود التي قدمت بمجلس السيد الغريفي ، وأين هي تصريحات وزير العدل ورئيس لجنة الميثاق بأن مجلس الشورى للمشورة فقط؟ أليس هذا دليلا واضحا على العقلية التي دأبت على نكص الوعود وممارسة الغش والظلم ولا تعرف أساليب سواهما؟ إن المعارضة لا تعيش رهينة تلك العهود ولا تطبل لها في كل مناسبة ولا تبكي عليها ! بل تتفاخر بدورها التاريخي وبالتزامها بما تعهدت به ، فذلك موقف الشجاع الذي لا يخاف الآخر فيتعامل معه بالوفاء ، ولكن تعتبرها درسا من دروس التاريخ ومنهجا لطريقة التعامل مع من لا عهد له ولا وفاء . لذا فالمعارضة تعتبر نفسها في حل من مسرحية الميثاق وما ترتب عليها من الاعيب ، ولا تعترف بالمجالس القبلية التي أنشئت بعد الميثاق، ما دامت العائلة الخليفية لم تلتزم بما تزامن معه من وعود بل تعاملت بمنطق الجبان الذي يخاف الحق . وشتان بين الموقفين !! أن شعبنا اليوم يعيش على مفترق طرق مع العائلة التي خانت كل الوعود والالتزامات . فأما أن يتم الالتزام بكل التعهدات أو إعادة شاملة لمستقبل العلاقة مع النظام ، الذي انطلق ليعبث بالأسس العامة للمفاهيم الديمقراطية ويمسرحها على هواه ويطوعها لخدمة مصالحه . بل امتدت يداها لتعبث بالتركيبة السكانية والثقافية لشعب البحرين الأصيل، كل ذلك خوفا من هذا الشعب العظيم وتلك هي المفارقة بين موقف القوي الذي لا يحتاج إلى الظلم، وموقف الضعيف الذي يعيش برهة بالظلم وذلك مصداقا لقول صاحب الذكرى فاتعظوا يا أولي الألباب .

اعتقال الشيخ محمد صالح علي

يتابع مركز البحرين لحقوق الإنسان بقلق شديد قضية احتجاز المواطن البحريني الشيخ محمد صالح علي المعتقل بالمملكة العربية السعودية منذ 22-7-2003 دون توجية أي تهمة له و حرمانه من حقه في الاستعانة بمحامي يختاره لحماية حقوقه ومساعدته في الدفاع عن نفسه. و إنا نرى بان احتجازه يعد احتجازا تعسفيا و انتهاكا لحقه في الحرية والتي هي من حقوق الإنسان الأساسية بموجب المعايير المعترف بها دوليا و يكفلها دستور مملكة البحرين.

وإذ نهيب بالسلطات البحرينية إن تبادر جادة بالاتصال بالسلطات السعودية لاستجلاء الأسباب وراء اعتقاله و إن تعمل على إطلاق سراحه وعودته إلى بلده البحرين عملاً بواجب الدولة في رعاية مواطنيها و التكفل بتحقيق حصولهم على حقوقهم الأساسية. وإنا هنا نؤكد دعمنا لجهود الجهات المدنية (اللجنة التنسيقية و اللجنة الشعبية) في المملكة التي تعمل انطلاقا من حرصها الوطني للإفراج عن المواطن المعتقل و عودته إلى بلده البحرين

مركز البحرين لحقوق الأنسان

انتهاء ملفات الفساد مرهون بتنحية رئيس الوزراء ومحاكمته

أثبتت التطورات الأخيرة التي شهدتها البحرين، أنّ أزمة العباد والبلاد تكاد تُختزل في استمرار تسلّط حفنة الفساد والاستبداد التي يُمثل الشيخ خليفة بن سلمان رمزها التاريخي الأسود، وطالما بقيت هذه الحفنة تقمع وتغدر، فإن انزلاق الأمور سيستمر في الانحدار والانتشار، ولن يُتاح لسياسة الخداع والحرب الإعلامية المفبركة والترهيب بالقوة أن يُوقف ما قد يندلع من عواصف وتداعيات خارج توقعات الجميع، وستكون ضارة بوجود العائلة الخليفية أولا وأخيرا. وعلى الصعيد نفسه، لم يعد بإمكان المراقب لتدهور الأوضاع في البلاد إلا أن يستهجن تعنّت الشيخ حمد وتجاهله للوقائع التي تجري على الأرض، والتي تتجه شعبياً إلى رفض مشروعه التراجعي وازدراء محاولات التسويق المفضوحة لإفرازاته ومؤسساته التخريبية، فيما يأتي غلوّه في حماية رئيس الوزراء والتستر على جرائمه، شاهداً ناصعاً على تلاقي قطبي الاستبداد والفساد في النظام، وتوافقهما على تجاوز المطالبات الشعبية بإسقاط دستور المنحة وتنحية رئيس الحكومة وإحالته مع عصابته المجرمة إلى القضاء العادل.

لقد سعى الشيخ حمد وعمه إلى احتقار قوى المعارضة ومطالباتها الحثيثة بتصحيح الوضع الدستوري ومعالجة جرائم التمييز الطائفي والقبلي والامتيازات العائلية والتجنيس السياسي، وفي حين التجأ الشيخ حمد إلى تحدّي مشاعر الناس من خلال خطبه وتصريحاته الملتوية والمتناقضة، فضّل رئيس الوزراء تحريك طواقمه الإعلامية والأمنية، ظناً أن وجوده المتكرر خارج البلاد يمكن أن يقطع صلته بهياج الأقلام المأجورة وتحرّك قوات الأمن المرتزقة لقمع المواطنين واعتقالهم وتعذيبهم. فإهانة الشيخ حمد لمنابر الإمام الحسين (ع) عشية الحادث الغامض في سترة، وتجاسره المتتالي على فعاليات المعارضة واتهامه لها بالطائفية والأوصاف القبيحة الأخرى، إنما يتقاطع مع رغبة عمّه الدفينة في قلب الطاولة على خدعة الإصلاح بأكملها والشروع في سياسته القديمة المفضّلة في تكميم الأفواه وإطلاق زمرته من الجلادين والقتلة لتنهش من كرامة المواطنين وحقوقهم المسلوبة أصلاً. ويظهر ذلك بوضوح في المسلسل الوضيع الذي هندسه النظام، بدءًا بالانقلاب على الدستور التعاقدي ومروراً بادّخار مجموعة القتل والإرهاب القديمة لتؤدي دورها في اليوم الموعود وإضفاء الرعاية القانونية على وجودها واستنكار الاحتجاجات المنظمة ضدها كما حدث مع التجمّع الشعبي الأخير بالقرب من منزل الجلاد فليفل في منطقة سار واحتجاج وزارة التعذيب عليه في اليوم التالي، وليس انتهاءً بابتزاز قادة المعارضة وترهيبهم الدائم واستخدام القوّة لقمع المواطنين وقتلهم كما حدث مع الشهيد محمد جمعة الشاخوري وأخيرا في حوادث الاحتجاج ضد احتلال النظام الأخلاقي بالقرب من مركز المعارض.

ومحصلة ذلك هو أنّ جهاز المخابرات كان ولا يزال متسلّطا على حركة القرار السياسي في البلاد، وأنّ العقل الأمني الذي يتستّر خلف النيابة العامة وقوانين القمع ومكافحة الإرهاب وحماية الجلادين؛ هو المحرّك الضمني لتوجّهات النظام ومساراته في مختلف الشئون والقضايا، ومخطئ من يُراهن على القائم حاليا ويظنّ أن المناورة من خ جدوى، فمجلس الشيخ حمد لم يستط مستقل في أقل الأشياء كما في تداعيات وفي استخدام القوات المرتزقة العنف احتجاجات المواطنين ضد الفساد الأخلاقي، الأيام أنه محكوم وفق أجندة مصالح مرتبطة أثبته انضمامه في كلّ حملات النظام ضد إرادة وإدانة فعاليات المعارضة. فكل المؤشرات والد تقول بأنّ حوادث القمع والإجرام المقنن لن تنتهي بعد اجتثاث جرثومة رئيس الوزراء وكفّ يده الظالم عن الناس.

وقد أفلح قادة المعارضة حين وضعوا أيديهم على حقيقة الجرح إثر اندلاع الحوادث المناهضة للتفسخ الأخلاقي البلاد، وتأكيدهم موقف الإدانة لبعض وجوه الحكومة والمطالبة باستقالتها، وهي رؤية ستتكامل مع إقرار الحقيقة الكبرى في هذا الموضوع، وهي ارتباط الشيخ خليفة بن سلمان بكلّ ملفات الفساد والإفساد، وأنّ المطالبة بإبعاده كلية عن المسرح السياسي هو الطريق الطبيعي لقطع أهم رافد يُغذّي هذه الملفات السوداء، وهو ما كشف جانباً منه التقرير الذي أعدّه مركز البحرين لحقوق الإنسان وتسبّب في إحداث لوثة من الغضب والصياح داخل النظام الخليفي. وعدا ذلك فإنّ احتجاجات المعارضة ستستمر، وستواصل جهودها المخلصة ارتكازا على مبدأ أن الإصلاح الحقيقي لا يكون إلا من خلال توافق متكامل مع إرادة الشعب، وبإقصاء كل رموز العهد الأسود من المشهد، وتمكين الناس من حقوقهم الطبيعية في محاكمة هؤلاء وإنزال العقوبات العادلة بحقهم.

خطوط عريضة لمشروع عمل ضد الاستبداد المقنن

لم يصل الوضع خلال الاعوام الثلاثة الماضية الى حالة من الاستقطاب السياسي، اوضح مما هي عليه الآن. فقد أنهى النظام ما في جعبته من "اصلاحات" و "مكرمات" ووصل مشروع الشيخ حمد الى نهايته. واستمر المواطنون في انتظار النتائج العملية لتلك المشاريع، وحين اكتشفوا خواءها أعادوا النظر في مواقفهم فكانت حالة الاستقطاب المذكورة. فماذا نرى اليوم؟ من جهة تقف العائلة الخليفية وقد كرست وضعها على ثلاثة محاور: فقد ألغت دستور البلاد الشرعي وفرضت بدلا منه دستور الملك غير الشرعي، فأصبح استبدادها مقننا. وغيرت التركيبة السكانية للبلاد فحمت نفسها من التهمة التي توجه لها بانها تمثل حكم الاقلية. اما المحور الثالث فيتمثل بقدرتها على تشكيل دروع بشرية من الذين استدرجوا الى مشروعها بالكلام المعسول والعطاء والتشكيلات الاخرى، تقيها من ضربات المعارضة. ومن جهة اخرى يقف الشعب (بأغلبيته) يسوده الشعور بخيبة الامل من النظام الخليفي بعد مسلسل طويل من الخداع والتضليل، وهو مصمم على مواجهة هذا الاستبداد بكل ما لديه من امكانات سلمية.

يتساءل الكثيرون عما يمكن فعله، بعد ان اتضحت صورة الوضع السياسي، واصبح الاستقطاب واضحا. ليس هناك في صفوف الشعب من يعترض على معارضة العائلة الخليفية الجائرة، ولكن ثمة عدم توافق في الرؤى ازاء الاوضاع الاقليمية والدولية وما اذا كانت مناسبة لتصعيد المعارضة. وبالتالي نود التأكيد على ما يلي:

1- ان الاوضاع الاقليمية والدولية ليست لصالح الاستبداد، بل تضغط على الانظمة الديكتاتورية مثل النظام الخليفي للاصلاح والتغيير. وما فعله الشيخ حمد كان محاولة لتحاشي تلك الضغوط، ولكنه انتهج اساليب التضليل والتشويش، واصبح من مسؤوليات المواطنين، ومن بينها عناصر المعارضة، توضيح الصورة للعالم بكافة الوسائل المتاحة. ويؤكد ضرورة هذا المنحى ردود الفعل الغاضبة من جانب العائلة الخليفية، على ندوة لندن في الصيف وعلى ندوة التمييز والندوات الاخرى التي تكشف سياساتها الظالمة.

وسوف يزداد غضبها اذا طرحت قضايا شعب البحرين على الصعيد الدولي. فقد كانت تأمل في ابقائها ضمن حدود البلاد الضيقة، وذلك بفتح مجال ضيق للتعبير الذي لا يؤدي الى نتيجة. ومرة اخرى نؤكد ضرورة عدم الاكتفاء بالمنابر المحلية ذات التأثير المحدود، بل نتطلع الى المنابر الدولية لاطلاع العالم على ما يجري في بلادنا على ايدي هذه العصابة، والتقليل من سياسة التضليل التي تمارسها العائلة الخليفية عبر وكلائها الاجانب الذين تصرف الموال الشعب لتوظيفهم لتلك المهمة القذرة.

2- لكي يكون العمل الشعبي فاعلا، يتطلب الموقف مفاصلة سياسية كاملة مع العائلة الخليفية، وما يطرح في المنتديات الالكترونية وما يكتب على الحيطان، خطوات ايجابية مهمة يمكن تصنيفها ضمن مشاريع العصيان المدني. فلا طاعة لنظام لم يلتزم بميثاقه، ويمارس التمييز والابادة الثقافية والاستبداد المقنن ولا يعترف بضرورة التعاقد مع شعب على نمط الحكم وشكله. هذه المفاصلة بدأت بقوة، وتحتاج لتكريس متواصل. وتقتضي هذه المفاصلة التوقف عن مناشدة افراد العائلة الخليفية، وعدم التواصل معهم، وعدم اظهار اي احترام لهم خصوصا المعروفين بارتكابهم جرائم ضد الانسانية مثل رئيس الوزراء ووزراء السيادة ومسؤولي التعذيب مثل عبد العزيز عطية الله آل خليفة وعبد الرحمن بن صقر آل خليفة وعبد الرحمن بن جابر آل خليفة الذي ساق آلاف المواطنين ظلما الى زنزانات التعذيب عندما كان رئيسا لمحكمة امن الدولة السيئة الصيت. ونناشد الرموز السياسية والدينية الالتزام بهذه المفاصلة، كخطوة سلمية متحضرة، وعدم زيارة المسؤولين، ايا كانت مواقعهم، في المناسبات المهمة. كما نناشدهم التخلي عن استخدام عبارات يفهم منها التبجيل خصوص لمرتكبي جرائم التعذيب، اذ لا يجوز الاشارة الى المعذب عطية الله بـ "سعادة" المحافظ لأن ذلك يغطي حقيقة اجرامه بحق شباب البلاد. فالاحترام منوط باقامة العدل والديمقراطية واحترام الشعب والاعتراف به. أنسيتم عقلية الظلم عندما كانت تشير الى كبار علمائنا بازدراء كقولهم "المدعو عبد الامير الجمري، او المدعو عبد الوهاب حسين" وغيرهما؟

3- ولكي يتواصل العصيان المدني، نهيب بالجمعيات والاندية ممارسة نشاطها بعيدا عن القيود التي تفرضها العائلة الخليفية، فلا امتثال للاوامر القمعية التي تصدر عنها عندما تقرر منع ندوة مثلا، او تمنعي لقمع جهة مارست حقها في التعبير السلمي عن الوضع السياسي كما فعل مركز البحرين لحقوق الانسان. فالعصيان يعني عدم الا متثال للاوامر التي تناقض دستور البلاد الشرعي للعام 1973، وما سواه فهو غير ملزم. ومن العصيان المدني ايضا التصريح بوضوح ليس فيه خجل او تردد، باعتبار ميثاق الشيخ حمد لاغيا جملة وتفصيلا بعد ان أصر على التنصل من التزاماته التي قدمها للشعب لكي يقر ذلك الميثاق. واعتبار الميثاق لاغيا، يعني سحب الاعتراف بالتحول الى النظام الملكي. فماذا عسى ان تفعل العائلة الخليفية ازاء ذلك؟ لا نستبعد ان يسعى رئيس الوزراء لفتح السجون امام الابرياء والعودة للتعذيب، ولكن شعب البحرين سوف يطارده هو وعصابته امام القضاء الدولي طال الزمن ام قصر كمجرمين ارتكبوا جرائم ضد الانسانية. فالبحرين يجب ان تحكم بعقلية تؤمن بالديمقراطية الحقيقية وهذا يستحيل ان يتحقق ما دام مهندسو التعذيب ورموز الديكتاتورية في مواقعهم.

4- على الصعيد الدولي، حان الوقت للخروج من الدائرة المحلية، ومخاطبة العالم، ممثلا في منظماته الانسانية والسياسية، بلغة الارقام والحقائق. وتكفي الاشارة الى استمرار رئيس الوزراء في منصبه لاقناع الآخرين باستمرار الديكتاتورية والاستبداد. فهل هناك من يستطيع الدفاع عن تلك العصابة التي تلطخت ايديها بدماء ابناء البحرين؟

المفاصلة مع النظام الخليفي طريقا لخطاب إصلاحي

... ا الفادح الذي يرتكبه نظام الحكم في ... ين، هو وقوعه في غيهب الارتهان ... أماله في تدجين الجميع. فهو يحرص ... ى تطويق كلّ الخيارات السياسية ... فتوحة لقوى المعارضة، واشغالها ... جزئيات متفرقة، وبخلافات البيت داخلي، لكي يستطيع قهراً تمرير القاعة بجدية مشروعه في الإصلاح، وإظهاره وصفه المنقذ الوحيد للاحتقانات السياسية والاجتماعية. وقد استطاع الحكم فرض حتمية ثقافية وذهنية لدى قطاع متنوّع من شرائح المجتمع السياسي، اتجهت إلى تصوير الوضعية السياسية الحالية للبلاد، على أنها الخيار السياسي الممكن، وبأن أية طروحات إصلاحية أو حراكات مطلبية تتفارق مع هذه الوضعية، ولا تعترف بمنطلقاتها ومؤسساتها المزيّفة، إنما هي محض شعارات حالمة أو مناورات تُطرح بقصد المزايدة وإحراج الخصوم. إلا أنّ ما يتجاهله نظام الحكم والمستفيدون من مشاريعه التخريبية، هو أن ثقافة الحتميات وفرض الحلول الجوفاء لا يمكنها أن تتطلي على شعب متديّن مثل الشعب البحريني، يرتبط روحياً وفكريا بعقيدة الخلاص ومناهضة الظلم. وإجهاض كلّ محاولات التبشير بخدائع الشيخ حمد ومسرحياته، دليل على قوّة الممانعة ورسوخها، وفشل خطط التطويع والابتزاز السياسي في كسر إرادة الناس وعزيمة المعارضة. وهي حقيقة يتجاوزها خطاب السلطة، ويعمل على التغطية عليها بإظهار صورة زائفة لنظامه عبر إعلامه وصحافته غير المحترمة لدى الناس.

وقد كان من نتائج ذلك أنّ النظام الخليفي لم يستطع أن يُنتج خطابا متماسكا حتى الآن، وفشل في المحافظة على أدنى مستويات التوجه نحو الإصلاح، وهو ما يشير إلى عمق الخلل الذي يجتاح النخبة الخليفية الحاكمة، واضطرابهم بين رغبة الاستبداد والقمع وبين الخشية من انقلاب الأمور وتعرّض الحكم إلى مزيد من الانهيار والتفتت، لاسيما وأن المنطقة تمرّ بمنعطفات خطيرة، تشير المعطيات إلى أنها ستكون في غير صالح أنظمة الاستبداد القبلي والعائلي. وقد أثبتت التجارب، أن نموذج الإصلاح لا يمكنه أن ينسجم مع البنية التخريبية التي يتميّز بها الحكم الخليفي، والتي تأخذ ملامحها الكبرى من صيغة الحكم القبلية، وترجيحه خيار الإبقاء على رموز الحقبة السوداء وعلى رأسهم الشيخ خليفة بن سلمان، والذي يعني الإبقاء على كل أدوات القمع والفساد وتدمير الوطن، والاكتفاء بالمساحيق التجميلية والكليشيهات الممجوجة لإيهام الرأي العام بتحول الجلاد القاتل إلى ملاك رحيم وداعية للإصلاح.

ويمكن أن نتوقف عند إفرازات الجمع بين النقيضين (العائلة الخليفية والإصلاح)، بملاحظة مسلسل التناقضات التي يقع فيها النظام كل يوم. فشعار الديمقراطية العريقة لم يُنتج إلا برلمانا كسيحا، أقل ما يقال عنه بأنه فضيحة يجب التخلص منها سريعا.

ووعود الإصلاح البراقة كانت وسائل إغواء للتستر على جرائم التجنيس السياسي وتكريم الجلادين والقتلة وتوسيع هيمنة العائلة الخليفية على إمكانات البلاد وثرواتها وشرعنة امتيازاتها الظالمة. أما بشائر الحريات والمجتمع المدني فكانت عبارة عن مزيد من قمع الحراكات المطلبية واستخدام العنف ضد المواطنين، واستصدار مراسيم القمع والإرهاب، وإغلاق المواقع الإلكترونية، ومصادرة الكتب الدينية والتاريخية من المعارض، والاستمرار في عسكرة الجامعة وإمضاء أجوائها الطائفية وملاحقة الحريات الدينية والأكاديمية وتطبيق سياسة الفصل والعزل ضد الطلبة، وأخيرا التهديد بإيقاف نشرات الجمعيات السياسية بسبب تحولها إلى منابر حرّة لا تطبّل للنظام كما تفعل صحف السلطة، وهي خطوة تشي بسخف النظام بأكمله وليس في وزارة الإعلام التي يتربّع عليها أحد الوجوه التابعة لعصابة رئيس الوزراء، وتتحرّى ملتهى الدقة في تنفيذ وصايا النظام في الدجل والخديعة وشراء الذمم.

هذه العلامات ليست تراجعات عن مشروع الإصلاح، ولكنها شواهد دامغة على أنه لم يكن ثمة مشروع للإصلاح أصلا. وهي شواهد تستدعي الإسراع في تأسيس المفاصلة الكاملة مع مشروع الشيخ حمد، وإعادة النظر بالكامل في العلاقة مع النظام الخليفي، إذ ليس من المعقول القبول بموقف الاستمراء الدائم لانتهاكاته وفضائحه، في حين يتوسّع أخطبوط العائلة الخليفية في القمع والفساد وزرع بذور التشقيق الداخلي للمجتمع، وتفكيك بناه الحية، ودفعه لمزيد من التصارع البيني والاستغراق في الجزئيات. وتأكيد مبدأ المفاصلة معناه التبرّؤ من هياكل النظام ورموزه الفاسدة، والتهيؤ لمشروع إصلاحي حقيقي، ينزع إلى مخاطبة أصل الأزمات ومنبعها الأم، واستعادة الخطاب الإصلاحي المختطف من قبل النظام، وتوجيهه الوجهة الصحيحة، بأن يكون جذرياً وشاملا، ويتحرّر من فروضات الطاعة العمياء، ويسمّي الأشياء بأسمائها دون خوف أو وجل، ومن غير سقوط أمام الاتهامات المفتعلة والضغوط الموجّهة من قبل النظام. فعن هذا الطريق يمكن إعادة القاطرة إلى سكتها الصحيحة، وتدشين انطلاقة تصحيحية

محمد جمعة الشاخوري في شعر غازي الحداد

إسْلَخْ بجلْدكَ وَاصْنَعْ آلَةَ الوَتَرِ ... واعْزِفْ عَلَى نَغْمَةِ البَارُودِ بالشَّرَرِ
واتْرُكْ جِرَاحَكَ نَزْفًا لا علاجَ لَهَا ... إلاّ بِنَصْرِكَ أَوْ فِي قَبْضَةِ القَدَرِ
واهْدُمْ بِلَحْمِكَ مَبْنَاهُمْ وَ مَعْقِلَهُمْ ... لا تُبْقِيَنْ مِنْهُ وَلا أَشْلاكَ مِنْ أَثَرِ
واضْمُمْ سِلاحَكَ مَيِّتٍ كَيْ تَعْرِفَهُمْ ... بِأَنَّكَ القَدَرُ الآتِي مِنَ الحُفَرِ
خَبِّأْ فُؤادَكَ فِي أَحْشَائِكَ قُنْبُلَةً ... مَوقُوتَةَ النَّزْفِ حَتَّى مَلْمَحِ البَصَرِ
والْبَسْ فلسطينَ حلياً مِنْ دمَائِهِمُ ... واجْعَلْ لَهَا قَطْعَ المُحْتَلِّ كالنثرِ
وامْضِ لِضفةِ عزرائيلَ مُبْتَسِمًا ... فإنَّ فيها دواءَ الخلدِ للعُمُرِ
زَلْزِلْ بِسَكِينَةِ صَيهيونَ وَمَأْمَنِهَا ... حتى تقومَ مِنَ الأحلامِ فِي ذُعُرِ
واخلعْ وَرَائَكَ دَرْبَ المَوتِ مُشتَعِلاً ... فَمَنْ أَتَاكَ هَوَى طَعْمٍ إلى سَقَرِ
واقدَحْ بِزَنْدِكَ زَندَ الغيضِ مُنْتَضِحًا ... عروبةً عقدةً عاراً بمُؤتمرِ
واصعَدْ بِجُرْحِكَ لا تَهْوِي لقمَّتِهِمْ ... فإنَّها قمةٌ فِي قَعْرِ مُنْحَدَرِ
و اشمخْ بقامَتِكَ الطولَى فَقَامَتُهُمْ ... أَدْنَى الكرامةِ تعلُوهَا مِنَ القصرِ
واشرَعْ بِنَحْرِ دمَاكَ الجُرحَ مُنتَصِبًا ... وابْحَرْ كَمَا أَنْتَ فِي أَنْفَاسِ مُحْتَضِرِ
وَغُصْ لِغائِرَةِ البَلْوَى لِتُخْرِجَهَا ... نَصْرًا بِصَبْرِكَ مَنْظُومٌ مِنَ الدُّرَرِ
لا تَسْتَكِنَّ إِنَّ فَجرَ النَّصرِ مُقْتَرِبًا ... كَقَابِ قَوْسَيْنِ بَيْنَ الطِّفْلِ والحَجَرِ
وابْعَثْ سُيُوفَ بَنِي عَدْنَانَ مِنْ جَدَثٍ ... مَا زَالَ فِرسَانُهَا نَزْقًا مِنَ النَّحُرِ
قُلْ يَا عَلِيُّ وَكَبِّرْ فِي حُصُونِهِمُ ... وَثِبْ عَلَيْهَا بِذِكْرَى خَيبَرِ الظَّفَرِ
واجْعَلْ حُسَامَكَ ذَا حَدَّيْنِ يَبْدُوا لَهَا ... كَذِي الفقارِ نَذِيرِ الشُّؤمِ والغِيَرِ
فَحَدُّ حَاخَامِهَا أَنْبَاءُ مُرْعِبَةٍ ... عَنْ صَاحِبِ الرُّؤْيَةِ السَّوْدَاءِ بالخَبَرِ
أَضْحَتْ قَوَاهَا الخَمِينِيُّ بِثُورَتِهِ ... ظَنَّتْهُ آخِرَ مَنْظُورٍ لَمُنْتَظِرِ
وبالغَرِيِّ أَقَامَتْ إِنَّ كُلَيْتَهَا ... لِيَسْتَبِيحَ صُدُورَ العِلْمِ وَ الفِكَرِ
كَانَتْ تُلاحِقُ عَبَّاسٍ لِتَقْتُلَهُ ... لَمَّا بَدَى بَارِعَ الزَّنْدَيْنِ بالصُّوَرِ
وليلةَ النصفِ أعلَى لَيْلِهَا فَزِعٌ ... تَرَاقَبُ الأُفْقَ تَخْشَى هَجْمَةَ القَمَرِ
تَخْشَى بِأَنْ يَبْعَثَ الأَطْفَالَ نَخْوَتُهُ ... فَيُقْتَحَمُهَا بِلاكَفَّيْنِ بالسَّحَرِ
حَتَّى إِذَا جَاءَ نَصرُ اللهِ أَيْقَنَهَا ... أَنْ لا تُوَاجِهَ يَوْمَ الفَتْحِ بالحَذَرِ
فَتَى لَهُ كَرَبَلاءٌ شَيْخٌ يَعْلَمُهُ ... أَنَّ الحياةَ بِلا عِزٍّ مِنَ الضَّرَرِ
وكُلَّ يومٍ يُنَادِيهِ الحُسَيْنُ أَخِي ... إِنَّ الشَّهِيدَ أَمِيرُ الكَوْنِ و البَشَرِ
فَكَانَ مِنْ بَطْنِ عَاشُورَاءَ مَوْلِدُهُ ... وكَانَ بالسَّبْيِ فِي العِشْرِينَ مُنْصَقِرِ
وكَانَ أَلْمَعَ مِنْ بَرْقِ السَّنَاءِ يَدًا ... وكَانَ أَمْضَى مِنَ الأَيَّامِ بالدُّهُرِ
وكَانَ يَسْمُو عَلَى الأَجْرَامِ مَنْزِلَةً ... إِذَا دَعَى يا حُسَيْنٌ أَنْتَ مُعْتَبَرِي
وكَانَ أَعْظَمُ مَا فِيهِ بَسَالَتُهُ ... كَأَنَّ فِي جِسْمِهِ رُوحٌ مِنَ الخَطَرِ
حَتَّى إِذَا حَشَدَتْ صُهْيُونُ آلَتَهَا ... واسْتَنْزَلَ الجُبْنُ عُرْبَ الذُّلِّ لِلْجُحُرِ
بِدَى طَلِيقًا كَأَنَّ الحَرْبَ لُعْبَتُهُ ... وكَانَ يَعْشَقُ ذِكْرَاهَا مِنَ الصِّغَرِ
لا تَرْقَيَنَّ سِوى هَذَا وَعِصْبَتِهِ ... أَخِي فلسطينَ وَاعْطِفْ دِقَّةَ البَصَرِ
فَإِنْ تَرَى غَيرَ مَاضِيهِ إِذَا اعْتَوَرَتْ ... عَلَيْكَ حَادِثَةُ الأَسْيَافِ والسَّمَرِ
كُلُّ الزَّعَامَاتِ فِي سُكْرٍ عَلَى بَطَرٍ ... فَهَلْ يُغِيثُكَ نَشْوَانٌ مِنَ البَطَرِ
وَهَلْ يُشَكُّ مَنْ لاذَ الثَّرَى خَضِبًا ... مَنْ كَانَ عُمْرُهُ فَوقَ التُّرْبِ لَمْ يَسِرِ
وَهَلْ يُجِيرُكَ مَنْ شَارُونُ سَيِّدُهُ ... يَغْلِي لَهُ الكَأْسُ سِرًّا لَيْلَةَ السَّمَرِ
لا تَذْهَبَنَّ بِكَ الآمَالُ نَحْوَهُمُ ... مَاتَتْ بَدَاوَتُهُمْ فِي مَرْقَصِ الحَضَرِ
لَهُمْ عُرُوشٌ يُقِيمُونَ الفَسَادَ بِهَا ... وحَوْلَهُمْ فُرَقُ التَّعْذِيبِ فِي سُمَرِ
ثَعَالِبٌ تَطْعَمُ الغِزْلانَ مُتْخَمَةً ... وفِي سُجُونِهِمُ الأُسْدُ فِي غُوَرِ

كريم من مال غيره

كشفت مصادر رياضية في لندن عن شراء الشيخ عبد الرحمن بن مبارك آل خليفة المسؤول عن الجهاز الكروي بنادي النجمة بالمنامة، وهو من الاسرة الحاكمة بالبحرين، حصة كبيرة من اسهم نادي ليدز الانجليزي الساعي الى تحسين موقعه على لائحة الدوري الانجليزي الممتاز . وقدرت المصادر الرياضية بلندن حجم الصفقة المعلنة بـ4.5 مليون استرليني. وقالت انها مساهمة من الشيخ عبد الرحمن آل خليفة في تخفيف اعباء الديون المالية عن النادي، التي قدرها ديفيد بيك المتحدث الاعلامي باسم النادي بما قيمته 78 مليون استرليني .وقالت المصادر ان الشيخ عبد الرحمن آل خليفة من مشجعي النادي الانجليزي منذ نحو 20 عاما، وانه حضر مباراة الفريق الاخيرة امام مانشستر يونايتد والتي خسرها الفريق بهدفين لثلاثة اهداف يوم الثلاثاء الماضي . واوضحت ان البروفسور جون ماكينزي رئيس مجلس ادارة نادي ليدز الذي يتذيل قائمة الدوري الانجليزي الممتاز بـ8 نقاط من 10 مباريات، يأمل في ان يسعى الشيخ مبارك آل خليفة لاقناع عدد آخر من رجال الاعمال والشيوخ العرب في استثمار اموالهم بشراء حصص من اسهم نادي ليدز، لاعطاء النادي دفعة مالية لشراء عدد من اللاعبين الجدد، لتحسين مستواه على لائحة الدوري الممتاز الذي يتصدره ارسنال بـ24 نقطة من 10 مباريات . ومن جهته رفض ديفيد بيك ان يكشف عن الحجم الحقيقي للاستثمار الكروي الذي اقدمت عليه شركة "اي.آر.إم" ممثلة في الشيخ عبد الرحمن آل خليفة، لكنه اشار الى انه من اقدم مشجعي النادي.